

استفسر عن الحد الأقصى لعدد العضويات الممنوحة لعضو مجلس الإدارة وأعلى 10 مكافآت قد تحصل عليها الأعضاء

مهلهل المصنف يطلب تزويده بصورة من العقود الخاصة للموظفين في هيئة الاستثمار وأسباب عدم شغل الوظائف الإشرافية



مهلهل المصنف

وجه النائب مهلهل المصنف سؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د.سعد البراك، جاء كالتالي:

يرجى إفادتنا وتزويدنا بالآتي مشفوعاً بالمستندات:

- 1 - ما الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن مخالفة القانون رقم 18 لسنة 2020 والسحب من احتياطي الأجيال لعدد استشاري يخص خطة التعاقب الوظيفي، وهل تمت إحالة المخالفين إلى جهات التحقيق مع تزويدي بما يثبت ذلك؟
- 2 - صورة ضوئية من

عقود الموظفين الخاصة في الهيئة العامة للاستثمار مع بيان التالي: الاسم، المسمى الوظيفي، الراتب، التقييم، المكافأة، وآلية تعيينهم، السند القانوني لتعيينهم، وآلية تجديد عقودهم، صلاحياتهم بالاستثمار

بالشركات والصناديق وغيرها؟

- 3 - أسباب عدم شغل الوظائف الإشرافية بالهيئة وما الإجراءات التي سيتم اتخاذها بهذا الخصوص؟
- 4 - هل استوفى كل من يشغل حالياً بالوكالة الشروط المطلوبة لشغل هذه الوظائف؟
- 5 - خبرات المرءاء التنفيذيين وطاقات الوصف الوظيفي لكل وظيفة؟
- 6 - ما الصلاحيات الممنوحة للعضو المنتدب والمرءاء التنفيذيين وخصوصاً تلك للاستثمار دون الرجوع لمجلس الإدارة أو لجانه التابعة مع بيان ذلك وفقاً للآتي:

الاسم، المسمى الوظيفي، الصلاحيات الممنوحة، الحد الأعلى لأخذ قرار الاستثمار دون الرجوع للمستويات الإدارية/ الرقابية العليا؟

- 7 - من ممثل الهيئة العامة للاستثمار في مجلس إدارة شركة مرسيدس بنز وما آلية تعيينه؟ هل توجد معايير للاختيار مع تزويدي بما يثبت ذلك؟
- 8 - ما أسباب بيع حصة الهيئة العامة للاستثمار في شركة مرسيدس بنز؟
- 9 - ما (نسبة %) حصة الهيئة العامة للاستثمار في شركة مرسيدس بنز؟
- 10 - ما حصة الشركة عند الشراء وعند البيع مع تزويدنا بما يثبت ذلك؟
- 10 - ما حقيقة الضرائب

المطلوبة لقاء التخارج من هذا الاستثمار؟ مع بيان ذلك بالأرقام والمستندات الرسمية والدراسات الاقتصادية التي بُني عليها هذا القرار؟

- 11 - ما الإجراءات التي تم اتخاذها بعد ملاحظة ديوان المحاسبة بشأن عدم وجود استراتيجية الاستثمار؟ مع تزويدي بما يثبت ذلك؟
- 12 - هل توجد سياسة تخارج من الاستثمارات؟ مع تزويدنا بالنسخة المعتمدة من مجلس الإدارة وتاريخ اعتمادها؟
- 13 - ما دور الهيئة في الإفصاح والشفافية عن استثماراتها وأعمالها؟ مع بيان عددها وأساس الاختيار جميع الاستثناءات

وتاريخ اعتمادها؟

- 14 - هل يتم التعامل مع المكافآت المتحصلة لممثلي الهيئة في مجالس الإدارات كمال عام يدخل خزينة الدولة؟ إذا كانت الإجابة بالنفي مع تزويدنا بالرأي القانوني المدعم لذلك وأساس الاعتماد عليه وتاريخ هذه الفتوى من إدارة الفتوى والتشريع، إن وجدت؟
- 15 - هل لعضو مجلس الإدارة، أو العضو المنتدب، أو المرءاء التنفيذيين أو مساعديهم (مرءاء الإدارات) أي عضويات لتمثيل الهيئة العامة للاستثمار في مجالس الشركات والبنوك؟ مع بيان عددها وأساس الاختيار جميع الاستثناءات

إن وجدت وتاريخ اعتمادها ومن قام باعتمادها والسند القانوني لكل اعتماد؟

- 16 - ما الحد الأقصى لعدد العضويات الممنوحة لعضو مجلس الإدارة الممثل للهيئة العامة للاستثمار، وهل يشمل الشركات والبنوك والصناديق داخل الكويت وخارجها، وهل له حصة، أو نسبة أو راتب شهري، أو أي مزايا نقدية أو عينية أخرى بخلاف المكافأة، مع تزويدنا بالسند القانوني لكل هذه المزايا؟
- 17 - جدول يبين أعلى 10 مكافآت قد تحصل عليها الأعضاء نظير عضويتهم آخر سنتين وبيان عدد العضويات والمميزات الممنوحة لهم (نقدي غير نقدي) وأسماء

المؤسسات الذي يمثل الهيئة بها كعضو مجلس إدارة والمنصب الذي تقلده؟

- 18 - ما المعيار الذي ينظم تصنيف المطلعين (موظف بالهيئة أو عضو مجلس إدارة) على بيانات الشركات والمؤسسات التي تملك بها الهيئة مقعداً أو أكثر في مجلس الإدارة، وخصوصاً المدرجة وما الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان عدم قيام من يتطلع على هذه المعلومات من التداول والكسب غير المشروع؟
- 19 - ما يثبت السرية على كل بند من السؤال الموجه لكم والآراء القانونية المعتمدة من الفتوى والتشريع في حال الامتناع عن الإجابة بسبب السرية؟

بدر الملا: ما عدد الشركات الحكومية المملوكة لهيئة الاستثمار التي تمتلك الهيئة فيها 40%؟



بدر الملا

قال النائب بدر الملا إن قيام الهيئة العامة للاستثمار بإدارة العديد من شركاتها المملوكة لها وأغلبها من دون جدوى اقتصادية واستمرارها بتحقيق خسائر سنوية يعكس نموذج الاستثمار في هدر المال العام وتكريس لتفريع هذه الشركات!

وأضاف: وجهت هذا السؤال لوزير المالية لنعلق الجرس بضرورة المحاسبة والمعالجة!

وجاء نص السؤال الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة كالتالي:

تمتلك الهيئة العامة للاستثمار العديد من الشركات الكويتية، وقد جاءت فكرة تأسيس الشركات أو المساهمة فيها لإدخال خدمات وفرض نوع من المرونة في اتخاذ القرار، وكذلك للعمل على أسس تجارية وخدمية للمجتمع. وعليه نرغب بإجابتنا عن الأسئلة التالية:

- 1 - ما عدد الشركات الحكومية المملوكة للهيئة العامة للاستثمار التي تمتلك فيها الهيئة ما نسبته على الأقل 40%، وما أسماء هذه الشركات موضحاً معها أسماء ملاكها.
- 2 - كم عدد الشركات المملوكة لهيئة الاستثمار والتي حققت

خسائر خلال آخر خمس سنوات مالية؟ موضحاً اسم كل شركة وقيمة الخسائر السنوية وأسبابها.

- 3 - كم يبلغ عدد الشركات الحكومية التي تبلغ فيها ملكية الهيئة 40% من رأس المال وحققت تلك الشركات أرباحاً في الخمس سنوات الأخيرة؟ موضحاً اسم كل شركة وقيمة الأرباح السنوية وأسبابها.
- 4 - ما إجراءات الهيئة العامة للاستثمار في الجمعيات العمومية لتلك الشركات الخاسرة؟
- هل قدم ممثلو الهيئة اعتراضات أو تحفظ على أداء تلك الشركات في الجمعيات العمومية؟
- في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك، وفي حالة الإجابة بالنفي يرجى تزويدنا بما يوضح قيمة أصول الشركات التي تمتلك الدولة في أكثر من 40% من رأسمالها لكل شركة على حدة، وذلك بناء على تقييم المدقق الخارجي لهذه الشركات.
- 8 - ما أسس ومعايير الهيئة في اختيار أعضاء مجالس إدارات تلك الشركات المملوكة لهيئة العامة للاستثمار؟

محاضر اجتماعات الجمعيات العامة لتلك الشركات التي تمتلك الهيئة ما نسبته 40% من رأسمال تلك الشركات الأخيرة.

- 6 - هل توجد دراسات مالية أو فنية معتبرة لإعادة هيكلة الشركات الخاسرة أو للشركات التي لا توجد جدوى مالية من وجودها؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك، وفي حالة الإجابة بالنفي يرجى تزويدنا بما يوضح أسباب ذلك.
- 7 - تزويدي بجدول يوضح قيمة أصول الشركات التي تمتلك الدولة في أكثر من 40% من رأسمالها لكل شركة على حدة، وذلك بناء على تقييم المدقق الخارجي لهذه الشركات.
- 8 - ما أسس ومعايير الهيئة في اختيار أعضاء مجالس إدارات تلك الشركات المملوكة لهيئة العامة للاستثمار؟

سال عن أسماء لجنة مقابلة المتقدمين

ماجد المطيري يطلب صورة لآخر إعلان لمؤسسة الموانئ بشأن توظيف الكويتيين



ماجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالاً إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير الدولة للشؤون البلدية فهد الشعله، جاء كالتالي:

نمى إلى علمي ان مؤسسة الموانئ الكويتية قد أعلنت بتاريخ 2022/11/9 عن شغل وظائف بالمؤسسة للكويتيين حديثي التخرج وذوي الخبرة وفقاً للتخصصات المدرجة بإعلان التوظيف ومنذ ذلك التاريخ لم يتم أي جديد بخصوص ذلك الإعلان.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- 1 - يرجى تزويدي بصورة ضوئية لآخر إعلان لمؤسسة الموانئ الكويتية بشأن توظيف الكويتيين

الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة من الإعلان والشروط الخاصة بالتقديم مع بيان عما إذا كان قد تم نشر ذلك الإعلان بالجريدة الرسمية والجرائد اليومية من عدمه.

- 3 - يرجى تزويدي في حالة صحة ذلك الإعلان بعدد المتقدمين لشغل تلك الوظائف المعلن عنها مع بيان تفصيلي بالمؤهلات الجامعية والشهادات الحاصلين عليها وكذلك الوظائف المرشحين لها وفقاً لكل تخصص على حدة.
- 4 - يرجى تزويدي في حالة صحة ذلك الإعلان بتاريخه على الرغم من مرور عام ونصف العام من تاريخ الإعلان المزمع مع تزويدي بسبب التأخير.

ومعايير المفاضلة الخاصة للاختيار النهائي للمتقدمين.

- 5 - ما الجهة التي أعدت اختبارات القبول؟ ما بيان عما إذا كان قد تمت مقابلة المتقدمين من عدمه، وهل تم استثناء أحد المتقدمين من خوض تلك الاختبارات من عدمه؟
- 6 - يرجى تزويدي بأسماء لجنة مقابلة المتقدمين ومسمياتهم الوظيفية وصلاحياتهم في إجراء تلك المقابلات.
- 7 - ما مدى صحة توجه أعضاء اللجنة بإلغاء بعض الطلبات واستثناء البعض؟
- 8 - ما سبب عدم تسكين الوظائف المعلن عنها حتى تاريخه على الرغم من مرور عام ونصف العام من تاريخ الإعلان المزمع مع تزويدي بسبب التأخير.

رداً على سؤال شعيب شعبان بشأن تكويت الوظائف في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة منذ صدور قرارات مجلس الخدمة المدنية

عيسى الكندري: تكويت وظائف الدعم الإداري بنسبة 100% وتقنية المعلومات 100% و«القانونية» 91% و«المالية» و«التجارية» 96%

- من تم التعاقد معهم من الوافدين على بند المكافآت «عقد الاستعانة بخدمات» طوال 25 عاماً منذ تأسيس المكتب في العام 1998 هم 18 موظفاً وتم إنهاء خدمات 2 منهم آخر عامين ويعمل المتعاقد معهم حالياً على هذا البند في وظائف «طباعة - فرائش - سائق - مندوب» وذلك للحاجة وطبيعة العمل
- لم يتم تعيين أي وافد على العقد الثاني أو الثالث منذ صدور قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية
- الموظف الكويتي يتم تعيينه على مجموعة الوظائف العامة وفقاً لترشيحات «الخدمة المدنية» حيث لا يتم تعيين الكويتيين بموجب عقود ولا يوجد مستشارون غير كويتيين يعملون في مكتب الوزير

سلطان العبدان

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري ان مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة التزم بتنفيذ أحكام قرارات مجلس الخدمة المدنية بشأن الإحلال، حيث تبلغ نسبة الموظفين الكويتيين 98,5% باستثناء وظائف خدمة محددة. وقال الكندري رداً على سؤال النائب شعيب شعبان ان الوظائف التي تم تكويتها تنفيذاً لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 ووظائف الدعم الإداري بنسبة 100% ووظائف نظم وتقنية المعلومات بنسبة 100% والوظائف القانونية بنسبة 91% والوظائف المالية والاقتصادية والتجارية تم تكويتها بنسبة 96%. أما عن عدد الوافدين العاملين في

المكتب الذين تم التعاقد معهم على بند المكافآت منذ صدور قرارات مجلس الخدمة المدنية فإن عدد من تم التعاقد معهم على بند المكافآت (عقد الاستعانة بخدمات) طوال 25 عاماً منذ تأسيس المكتب في العام 1998 هم 18 موظفاً، وتم إنهاء خدمات 2 منهم آخر عامين، ويعمل المتعاقد معهم حالياً على هذا البند في وظائف (طباعة - فرائش - سائق - مندوب)، وذلك للحاجة وطبيعة العمل. وعن المؤهلات والشهادات العلمية للوافدين الذين عينوا، قال الكندري انه لم يتم تعيين أي وافد على العقد الثاني أو الثالث منذ صدور قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية. وعن خطة أو استراتيجية تطبيق سياسة التكويت، شدد الوزير

الكندري على ان مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة يقوم بتنفيذ خطط مجلس الخدمة المدنية وما يصدر من قرارات في هذا الشأن، مؤكداً ان الموظف الكويتي يتم تعيينه وفقاً للقانون على مجموعة الوظائف العامة وفقاً لترشيحات ديوان الخدمة المدنية، حيث لا يتم تعيين الكويتيين بموجب عقود. وأنه لا يوجد مستشارون غير كويتيين يعملون في مكتب الوزير. وفيما يلي التفاصيل:

الموضوع: الإجابة عن سؤال السيد العضو شعيب علي شعبان بالإشارة إلى كتابكم رقم 11/7/2023 والمرفق به نسخة من السؤال الموجه إلينا من السيد العضو شعيب علي شعبان بشأن تكويت الوظائف في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة منذ صدور قرارات



شعيب شعبان

مجلس الخدمة المدنية في هذا الشأن وحتى تاريخ ورود هذا السؤال. نود الإفادة بالآتي: بالنسبة للبنود الأول من السؤال المتعلق بعدد الوافدين العاملين في المكتب الذين تم التعاقد معهم على بند المكافآت منذ صدور القرارات المشار إليها في عدد السؤال:

- صدر من تم التعاقد معهم على بند المكافآت (عقد الاستعانة بخدمات)



عيسى الكندري

طوال 25 عاماً منذ تأسيس المكتب في العام 1998، 18 موظفاً، وتم إنهاء خدمات عدد 2 منهم آخر عامين، ويعمل المتعاقد معهم حالياً على هذا البند في وظائف (طباعة - فرائش - سائق - مندوب) وذلك للحاجة وطبيعة العمل.

بالنسبة للبنود الثاني من السؤال المتعلق بنسبة الإحلال وتكويت الوظائف منذ صدور القرار رقم 11/2017 في مكتب وزير

الدولة لشؤون مجلس الأمة. التزم مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بتنفيذ أحكام قرارات مجلس الخدمة المدنية بشأن خدمة الإحلال، حيث تبلغ نسبة الموظفين الكويتيين 98,5% باستثناء وظائف (طباعة - فرائش - سائق - مندوب).

بالنسبة للبنود الثالث والسادس من السؤال والمتعلقين بالوظائف التي تم تكويتها:

- الوظائف التي تم تكويتها تنفيذاً لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 المشار إليه كانت على النحو التالي:
- وظائف الدعم الإداري 100% وتمت الاستعانة بعدد 3 طباعين لحاجة العمل.
- وظائف نظم وتقنية المعلومات 100%.
- الوظائف القانونية 91% حيث لا يعمل في هذه الوظائف من غير الكويتيين سوى 4 موظفين.
- الوظائف المالية

والاقتصادية والتجارية 96% حيث لا يعمل في هذه الوظائف من غير الكويتيين سوى موظف واحد في مجال المحاسبة.

بالنسبة للبنود الرابع من السؤال المتعلق بالمؤهلات والشهادات العلمية للوافدين الذين عينوا:

- لم يتم تعيين أي وافد على العقد الثاني أو الثالث منذ صدور قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية.
- من السؤال والمتعلق بوجود خطة أو استراتيجية لتطبيق سياسة التكويت.
- مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة يقوم بتنفيذ خطط مجلس الخدمة المدنية وما يصدر من قرارات في هذا الشأن وفقاً لما ورد في البند ثالثاً.
- بالنسبة للبنود السابع من السؤال والمتعلق بعدد الوافدين الذين انتهت

خدماتهم ثم أعيد تعيينهم مرة أخرى:

- تم إنهاء خدمة 4 من الموظفين ونظراً لحاجة العمل، فقد تم إعادة التعاقد مع ثلاثة منهم على بند الاستعانة بخدمات وجميعهم يعملون بوظيفة (طباعة).
- بالنسبة للبنود الثامن من السؤال والمتعلق بعدد الكويتيين الذين سيتم قبولهم على بند العقود خلال العام الحالي:
- الموظف الكويتي يتم تعيينه وفقاً للقانون على مجموعة الوظائف العامة ووفقاً لترشيحات ديوان الخدمة المدنية، حيث لا يتم تعيين الكويتيين بموجب عقود.
- البنود التاسع من السؤال والمتعلق بوجود مستشارون غير كويتيين يعملون في مكتب السيد الوزير:
- لا يوجد مستشارون غير كويتيين يعملون في مكتب الوزير.